

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

قسم / ماجستير إدارة المخاطر



عنوان البحث/

تحليل وتقييم إدارة المخاطر في الشركات: دراسة تطبيقية على شركة التعاونية للتأمين في المملكة العربية السعودية

Analysis and Evaluation of Risk Management in Companies: An Applied Study on Al-Tawuniya Insurance Company in the Kingdom of Saudi Arabia

إعداد الطالب/

الرقم الأكاديمي: 233000638

ضياء العمري

الرقم الأكاديمي: 222001998

هلا الدوسري

إشراف/

د.فايز جراد

د.فيصل حسن

العام الدراسي:

2024

مقدمة:

تعتبر صناعة التأمين إحدى أهم القطاعات الاقتصادية في العالم، حيث تقوم بدور رئيسي في إدارة المخاطر والحماية من المخاطر المختلفة التي يواجهها الأفراد والمؤسسات. في ضوء التطورات الاقتصادية والتكنولوجية السريعة والمنافسة الحادة في هذا القطاع، أصبحت إدارة المخاطر أمراً بالغ الأهمية لضمان استمرارية وربحية شركات التأمين.

الإطار النظري لإدارة المخاطر في شركات التأمين:

سيتم استعراض الأدبيات السابقة حول مفهوم إدارة المخاطر في صناعة التأمين، بما في ذلك تعريف المخاطر، أنواعها، وأهمية إدارتها بشكل فعال. سنتطرق إلى العناصر الرئيسية لعملية إدارة المخاطر مثل التعرف على المخاطر، تقييمها، وتطوير استراتيجيات للتعامل معها. سنستكشف أيضاً الممارسات والمناهج المختلفة التي تتبعها شركات التأمين الناجحة في إدارة المخاطر.

دراسة حالة شركة التأمين التعاونية:

سنقوم بدراسة حالة شركة تأمين محددة لتحليل وتقييم ممارسات إدارة المخاطر لديها. سيتضمن ذلك جمع المعلومات عن الشركة، هيكلها التنظيمي، أنشطتها الرئيسية، وبيئتها التنافسية.

تحليل وتقييم ممارسات إدارة المخاطر في الشركة:

بناءً على المعلومات التي تم جمعها، سنحلل وندرس ممارسات إدارة المخاطر في الشركة بشكل تفصيلي. سنركز على تحديد المخاطر الرئيسية التي تواجهها الشركة، وتقييم الاستراتيجيات والأساليب المتبعة في التعامل معها. كما سنقيّم مدى فعالية هذه الممارسات في تحقيق أهداف الشركة وتعزيز وضعها التنافسي.

تحديد أفضل الممارسات في إدارة المخاطر لتعزيز الأداء:

بعد تحليل ممارسات الشركة، سنقوم بتحديد أفضل الممارسات في إدارة المخاطر التي يمكن أن تساعد الشركة على تحسين أدائها. هذه الممارسات قد تشمل عمليات الرصد والتقييم المنتظم للمخاطر، تطوير خطط طوارئ فعالة، واستخدام التكنولوجيا لتحسين إدارة المخاطر.

مشكلة الدراسة :

تواجه شركات التأمين مجموعة متنوعة من المخاطر التي قد تؤثر على أدائها وقدرتها على تحقيق أهدافها. وتعتبر إدارة هذه المخاطر إحدى الركائز الأساسية لنجاح وتطور شركات التأمين. ومع ذلك، قد تواجه هذه الشركات تحديات في تطبيق إدارة المخاطر بفعالية.

لذا، تتمثل مشكلة البحث الحالي في التعرف على واقع إدارة المخاطر في شركة تأمين محددة وتحليل وتقييم الممارسات المتبعة في هذا المجال. كما يهدف البحث إلى تحديد المعوقات والتحديات التي تواجه الشركة في تطبيق إدارة المخاطر وإقترح التوصيات اللازمة لتطوير هذه الممارسات.

فالإجابة على هذه المشكلة سيساهم في تعزيز فهم وممارسة إدارة المخاطر بما يضمن استدامة وتنافسية شركات التأمين.

أهمية الدراسة:

بشكل عام:

- تسليط الضوء على أهمية إدارة المخاطر في ضمان استدامة وتنافسية شركات التأمين.
- المساهمة في تعزيز فهم وممارسة إدارة المخاطر في القطاع التأميني.
- تقديم توصيات عملية لتطوير ممارسات إدارة المخاطر في شركات التأمين

■ فهم طبيعة عمل شركات التأمين وطرق إدارة المخاطر لديها:

دراسة كيفية عمل شركات التأمين وما هي أنواع المخاطر التي تواجهها.

التعرف على الأساليب والإجراءات التي تتبعها هذه الشركات في إدارة مختلف أنواع المخاطر.

■ تحديد المخاطر الرئيسية وتأثيرها على أداء الشركة:

تحليل وتقييم المخاطر الأكثر أهمية والتي قد تؤثر على استمرارية وربحية الشركة.

دراسة كيفية تأثير هذه المخاطر على مختلف جوانب عمل شركة التأمين.

■ تقييم فعالية ممارسات إدارة المخاطر الحالية:

تقييم مدى نجاح الإجراءات المتبعة حاليًا في إدارة المخاطر.

تحديد نقاط الضعف والقوة في ممارسات إدارة المخاطر وتقديم توصيات لتحسينها.

■ الخروج بتوصيات لتعزيز إدارة المخاطر في شركات التأمين:

اقتراح استراتيجيات وسياسات جديدة لإدارة المخاطر بشكل أكثر فعالية.

تحديد الموارد والأدوات اللازمة لتطبيق هذه التوصيات.

بشكل عام، فإن دراسة إدارة المخاطر في شركات التأمين تساعد على فهم واقع هذه الشركات وتحديد نقاط الضعف والقوة، مما يمكن من تقديم حلول وتوصيات لتحسين الأداء وضمان استمرارية الشركة وتعزيز قدرتها التنافسية.

أهداف الدراسة:

الأهداف الرئيسية للدراسة قد تشمل:

1. تحديد وتصنيف المخاطر الرئيسية التي تواجه شركة التأمين، مثل المخاطر التشغيلية، والمالية، والقانونية، والسمعة.
2. تقييم العمليات والسياسات الحالية لإدارة المخاطر في الشركة من حيث الفعالية والكفاءة.
3. تحليل مدى مواءمة إدارة المخاطر مع استراتيجية وأهداف الشركة الشاملة.
4. تقييم الهيكل التنظيمي والمسؤوليات والموارد المخصصة لوظيفة إدارة المخاطر.
5. تحديد الممارسات والتقنيات الحديثة في إدارة المخاطر التي يمكن للشركة تبنيها لتعزيز فعالية هذه العملية.
6. إجراء تحليل للفجوات بين الممارسات الحالية وأفضل الممارسات في إدارة المخاطر.
7. اقتراح توصيات وخطة عمل لتحسين إطار إدارة المخاطر في الشركة.
8. تقييم مدى مساهمة إدارة المخاطر الفعالة في تعزيز استقرار وتنافسية الشركة.
9. باختصار، الهدف الرئيسي هو تحليل وتقييم نظام إدارة المخاطر الحالي في شركة التأمين بشكل متعمق، وتقديم توصيات لتطوير هذا النظام بما يتماشى مع أفضل الممارسات في المجال.

تساؤلات الدراسة :

1. ما هي أنواع المخاطر الرئيسية التي تواجهها شركة التأمين؟
2. ما هي الاستراتيجيات والسياسات المتبعة من قبل شركة التأمين لإدارة هذه المخاطر؟
3. كيف يتم تحديد وتقييم هذه المخاطر من قبل الشركة؟
4. ما هي الأدوات والتقنيات المستخدمة في عملية إدارة المخاطر بالشركة؟
5. ما مدى فاعلية نظام إدارة المخاطر الحالي في الحد من التعرض للمخاطر وتقليل الخسائر؟
6. ما هي التحديات والعقبات التي تواجه شركة التأمين في تطبيق إدارة المخاطر بشكل فعال؟
7. كيف يمكن تحسين وتطوير ممارسات إدارة المخاطر بالشركة لتعزيز قدرتها على مواجهة التهديدات والمخاطر المختلفة؟
8. ما هو دور الإشراف التنظيمي والرقابي على إدارة المخاطر في شركات التأمين؟
9. كيف يمكن أن تؤثر التطورات التكنولوجية على ممارسات إدارة المخاطر في شركات التأمين؟

فروض الدراسة:

▪ فرضية العلاقة بين إدارة المخاطر وأداء شركات التأمين:

تفترض الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين كفاءة وفعالية إدارة المخاطر في شركات التأمين وتحسين الأداء المالي (مثل زيادة الأرباح، تحسين معدلات العائد على الأصول والحقوق الملكية).

كما تفترض الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين إدارة المخاطر وتحسين الأداء التشغيلي (مثل انخفاض معدلات الخسائر، تحسين كفاءة التسعير، تحسين خدمة العملاء).

▪ فرضية تأثير مكونات إدارة المخاطر:

تفترض الدراسة أن مكونات إدارة المخاطر الرئيسية (تحديد المخاطر، قياس المخاطر، مراقبة المخاطر، والتحكم في المخاطر) لها تأثير إيجابي على تحسين أداء شركات التأمين.

على سبيل المثال، تفترض الدراسة أن التحديد الدقيق للمخاطر يساعد في تحسين التسعير والاكتتاب، بينما قياس المخاطر بشكل فعال يؤدي إلى تخصيص رأس المال بشكل أمثل.

▪ فرضية دور التكنولوجيا في إدارة المخاطر:

تفترض الدراسة أن استخدام التكنولوجيا المتطورة كتحليلات البيانات الضخمة وأنظمة المعلومات الإدارية يساعد في تحسين عمليات إدارة المخاطر (مثل التنبؤ بالمخاطر، اتخاذ القرارات، والرصد والمراقبة).

كما تفترض الدراسة أن التكنولوجيا تساهم في زيادة سرعة وكفاءة عمليات إدارة المخاطر.

▪ فرضية تأثير الحوكمة والرقابة:

تفترض الدراسة أن وجود هياكل حوكمية قوية لإدارة المخاطر (مثل لجان المخاطر، سياسات وإجراءات واضحة) يعزز من فعالية إدارة المخاطر في شركات التأمين.

كما تفترض الدراسة أن الأطر الرقابية القوية (مثل متطلبات رأس المال والتنظيم) تحسن من ممارسات إدارة المخاطر في هذه الشركات.

▪ فرضية دور الكفاءات والمهارات:

تفترض الدراسة أن توافر الكفاءات والمهارات المناسبة لإدارة المخاطر لدى العاملين في شركات التأمين (مثل التحليل الكمي للمخاطر، وضع استراتيجيات التحوط) يساهم في تحسين فعالية إدارة المخاطر في هذه الشركات.

كما تفترض الدراسة أن التدريب والتطوير المستمر للعاملين في مجال إدارة المخاطر يعزز من قدرات الشركة في هذا المجال.

■ دراسة: أثر إدارة المخاطر على تحسين أداء شركات التأمين - دراسة حالة

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور إدارة المخاطر في تحسين أداء شركات التأمين، وذلك لما تلعبه من دور هام في تحديد الخطر الذي يمكن أن يؤثر على تحقيق الأهداف وتحليلها وتقييمها ومعالجتها ورصدها على نحو مهيكل. وجب على شركات التأمين التنبؤ بالمخاطر التي تتعرض لها والمحيط بها والتعرف على مخلفاتها، نظرا للبيئة المتقلبة التي تنشط فيها المتضمنة لمجموعة من المعوقات ما يجعلها تواجه مخاطر قد تكون سببا في فشلها وضعف أدائها. كلمات مفتاحية: شركات التأمين، إدارة المخاطر، الأداء.

تعد شركات التأمين كباقي المؤسسات الاقتصادية فهي تسعى دائما إلى ممارسة نشاطها بطرق تساعد على تحقيق أهدافها المتعددة ، لكن بالمقابل هناك عوائق ومخاطر جمة تعترضها ، سواء على مستوى النشاطات الحالية أو المستقبلية ، ونظرا للمكانة التي تتحملها من خلال الأدوار التي تلعبها في تأمين الأخطار التي يتعرض لها الأفراد والمؤسسات ، فإن المخاطر التي تواجهها تشكل مصدر تهديد دائم ، يدفعها إلى الإهتمام بها من خلال اللجوء إلى إدارتها حسب الظروف المحيطة بها وبالوسائل المتوفرة لديها ، وهذا ما يسمى بإدارة المخاطر ، فتساهم هذه الأخيرة في تمكين الإدارة في التعامل مع ما يمكن أن تتعرض له المؤسسة من مخاطر وصعوبات في المستقبل يمكن أن تعرقل مسارها الإستراتيجي ، كما أنها تساهم في تحقيق الموازنة المثلى بين العوائد والمخاطر المرتبطة بها ومن ثم الإستخدام الفعال والكفء للموارد التي تساهم في تحقيق أهداف المنظمة . تعد إدارة المخاطر من أهم الانشغالات الحالية التي تعمل المؤسسات المالية على تأسيسها ، وشركات التأمين هي أيضا تسعى غالبا في هذا الإتجاه بإقامة ما يناسبها من أنظمة لإدارة مخاطرها ، بغرض تحقيق الهدف العام المتمثل في السعي من أجل البقاء والإستمرارية في النمو والتطور .

■ التقارير السنوية من شركات التأمين :

تُصدر شركات التأمين تقارير سنوية تتضمن مُلخصاً لأنشطة إدارة المخاطر خلال العام. توفر هذه التقارير معلومات قيّمة عن أنواع المخاطر التي تحددها الشركة، وكيفية تقييمها وإدارتها، والوسائل المتبعة لتقليل الآثار السلبية لتلك المخاطر. مثل :

التقرير السنوي لشركة التعاونية:

" المخاطر الحالية والمحتملة التي تتعرض لها الشركة

يتطلب تنوع نماذج أعمال شركة التعاونية توجهاً متكاملًا لإدارة المخاطر، وذلك بهدف تحديد وتقييم وقياس وتجميع وإدارة المخاطر بفاعلية.

بناءً على توجهات البنك المركزي السعودي، يتوجب على قطاع التأمين تنفيذ إطار عمل تقبل مخاطر مبني على التوجهات الصادرة عن مجلس الاستقرار المالي (FSB) وقد قامت شركة التعاونية أيضاً بتنفيذ إطار عمل متين لتقبل المخاطر (RAF) ليغطي كافة أنشطة الأعمال من خلال مؤشرات مخاطر أساسية مخصصة (KRIs) وحسب هذا الإطار، يتم تصميم وتنفيذ بيان تقبل المخاطر والحدود النهائية، مع مراعاة خطط وأهداف إستراتيجية التعاونية لعام 2025 وتحليلات القطاع والنظراء بالإضافة إلى النظرة المستقبلية والتحديات المتوقعة وغير المتوقعة.

وعلى المستوى الكبير، تعتبر الشركة النقاط التالية كالمخاطر الجوهرية الأهم بالنسبة للشركة:

- مخاطر التأمين: المخاطرة بموجب عقد التأمين هي المخاطرة بحدوث حدث مؤمن بما في ذلك عدم التأكد من مقدار وتوقيت أي مطالبة ناتجة.
- مخاطر إعادة التأمين: من أجل تقليل المخاطر المالية الناتجة عن المطالبات الكبيرة، تقوم الشركة في سياق الأعمال الاعتيادية بالدخول في اتفاقات مع أطراف أخرى لأغراض إعادة التأمين. ولتقليل تعرضها لخسائر كبيرة من إعسار معيدي التأمين، تقوم الشركة بتقييم الوضع المالي لشركات إعادة التأمين الخاصة بها وترقب تركيز مخاطر الانتماء الناتجة عن مناطق جغرافية أو أنشطة أو خصائص اقتصادية مشابهة لمعيدي التأمين.
- مخاطر السوق المالية: تتمثل مخاطر السوق في احتمال تذبذب قيمة الأداة المالية نتيجة للتغيرات في أسعار عمولات السوق أو سعر السوق للأوراق المالية أو الأداة، والتغير في الشعور السائد في السوق وأنشطة المضاربة والعرض والطلب على الأوراق المالية والسيولة في السوق.
- مخاطر الائتمان: إن مخاطر الائتمان هي مخاطر عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزامه مما يتسبب في تكبد الطرف الآخر لخسارة مالية.
- مخاطر السيولة: مخاطر السيولة هي مخاطر أن الشركة سوف تواجه صعوبة في جمع الأموال لتلبية الالتزامات والتعهدات المرتبطة بالمطالبات المالية.
- المخاطر التشغيلية: تتمثل مخاطر التشغيل في مخاطر الخسارة المباشرة أو غير المباشرة الناشئة عن مجموعة واسعة من الأسباب المرتبطة بالعمليات والأفراد والتكنولوجيا والبنية التحتية التي تنتج عن أسباب داخلية أو خارجية.
- المخاطر السيبرانية: وسط تزايد وتيرة الهجمات الإلكترونية في المنطقة، يعتبر الأمن السيبراني أحد المخاطر الرئيسية التي يواجهها القطاع المالي بأكمله.
- مخاطر تنفيذ الاستراتيجية: بينما تشرع التعاونية في تنفيذ استراتيجية جديدة مدتها 5 سنوات مع الكثير من المبادرات والبرامج والمشاريع الجديدة، فإن الفشل في التنفيذ الفعال في الوقت المناسب للاستراتيجية هو أحد المخاطر المهمة.

- المنافسة في السوق تضغط على الأسعار: التسعير هو أحد العوامل الحيوية للاستحواذ على السوق جنباً إلى جنب مع الخدمات التي تتمحور حول العملاء، وكذلك للاحتفاظ بالعملاء الحاليين. يجب تسعير المنتجات بشكل تنافسي وإدارتهم بفعالية ومر اقبتهم بدقة للتقليل من معدلات الخسارة.
- الحفاظ على معدل الملاءة ومتطلبات رأس المال: يترتب عن عدم استيفاء هذه المتطلبات عقوبات نظامية، وقد يؤدي إلى تخفيض التصنيف، مما سيؤثر على الصورة العامة للشركة.
- تراجع البيئة الاقتصادية المحلية: يؤدي إلى التأخير في تحصيل مستحقات الأقساط.
- الظروف الاقتصادية العالمية: تؤثر على محفظة الاستثمارات وبالتالي تؤثر على القوة المالية للشركة.
- قوة مقدمي الخدمة: قد تتأثر شركات التأمين إذا كانت شبكة مقدمي الخدمات الطبية يهيمن عليها عدد قليل من مقدمي الخدمة.
- ميل محفظة أعمال الشركة نحو أعمال التأمين الطبي: تماشياً مع قطاع التأمين، ومع الأخذ بعين الاعتبار الحصة الأكبر للتأمين الصحي ضمن محفظة أعمال الشركة، إلا أن أي تغيير طفيف في محفظة التأمين الصحي سيؤثر على الأداء العام للشركة.
- مرونة العمليات والأنظمة بالشركة: من الضروري أن تتطور البنية التحتية والأنظمة والإجراءات المعتمدة لتواكب نمو الطلب على التأمين والتغييرات في ممارسات السوق، وأي فشل في هذا المجال سيضعف الشركة في مكانة متأخرة بين منافسيها.
- تراكم المخاطر: تراكم المخاطر في موقع أو منطقة ما، سيعرض الشركة لعدد كبير من المظالم التي ستسبب بالخسائر على الشركة في حال وقوع أي حوادث تم التأمين عليها في هذه المناطق. وبالتالي، تقوم الشركة بمراقبة مخاطر تركيز تغطية خدماتها التأمينية بشكل أساسي حسب فئات التأمين.
- ارتفاع معدلات الدوران الوظيفي: بالإضافة إلى زيادة تكاليف التوظيف والتدريب، فإن الدوران الوظيفي يؤثر سلباً على الكفاءة التشغيلية وبالتالي خدمة العملاء.
- تسرب المعلومات الحيوية: إن تسرب أي معلومات حساسة وحيوية قد يضعف موقف الشركة، ويؤثر على سمعتها
- الاحتيال والجرائم المالية: الاحتيال في العمليات المالية، وعمليات المطالبات والمبيعات وغيرها، قد يضغط على الميزانية العمومية للشركة.
- مخالفة الأنظمة الصادرة عن هيئة السوق المالية والبنك المركزي السعودي ومجلس الضمان الصحي التعاوني وغيرها: مخالفة الأنظمة قد يؤثر على فرض العقوبات والتي بدورها ستؤثر على سمعة الشركة.
- تقادم التكنولوجيا: تتبع شركة التعاونية إستراتيجية تشمل نظاماً لتحول ورقمنة التعاقد لتكنولوجيا المعلومات. قد تتعرض الشركة لمخاطر متعلقة بتقادم التكنولوجيا لحين تفعيل الأنظمة الجديدة.
- استمرارية الأعمال: من الممكن أن يتوقف العمل بسبب عوامل خارجة عن سيطرة الشركة وتؤثر على السير السلس لأعمال الشركة.
- انهيار الأسواق المالية التي تؤثر على المحفظة الاستثمارية: قد يؤدي الركود العالمي والمحلي والأتزامات الجيوسياسية والكوارث الطبيعية وتبعاتها إلى ارتفاع نسبة التضخم المصحوب بالركود والذي سيؤثر سلباً على الأسواق المالية ومحفظة استثمار شركة التعاونية.
- المحافظة على ولاء العملاء والاحتفاظ بهم: قد تؤثر تفضيلات العملاء المخفية أو الطارئة بالإضافة إلى ديموغرافية العملاء المتطورة باستمرار أثراً متالياً على قاعدة عملاء شركة التعاونية الحالية."

حيث تعتبر الشركة النقاط التالية بأنها المخاطر المحتملة التي قد تؤثر سلباً على الشركة :

تنفيذ معيار إعداد التقارير المالية العالمية رقم 9/17: يتوجب على شركة التعاونية تفسير وفهم وتطبيق المعيار الجديد في عقودها التأمينية وتقاريرها. وبعد هذا تغييراً كبيراً يمتد إلى ما هو أوسع من فريق التمويل والفريق الأكتواري في الشركة وسيتوجب إيصال آثار ذلك لمجموعة من أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين..

- انقطاع الخدمات بسبب الهجمات المحتملة: من المحتمل أن تتعرض إتاحة الأنظمة والخدمات لخطر الهجمات السيبرانية وهجمات الفيروسات والبرامج الخبيثة.
- المحافظة على المعايير التشغيلية في ضوء توسع الأعمال: مع توسع الأعمال، فإنه من الصعب الاستمرار بالمحافظة على المعايير التشغيلية للتميز في الأسواق والمحافظة على مجموعة العملاء.
- الأوضاع الجيوسياسية التي تؤثر على عقود واستثمارات الشركة: قد تؤثر الأوضاع الجيوسياسية غير المستقرة على عقود التأمين وبالأخص في مجال تأمين الممتلكات والحوادث، و اتفاقيات التأمين والاستثمارات أيضاً.
- تغيير البيئة السلوكية والقانونية والتنظيمية التي تؤثر على أداء الشركة: وسيتطلب ذلك تمويلاً غير مدرج في الميزانية لتنفيذ هذه التغييرات داخلياً.
- الكوارث الطبيعية والحالات الجوية الشديدة: قد تؤدي الكوارث الطبيعية التي تحصل خارج سيطرة البشر إلى إلحاق الضرر بالممتلكات والمركبات وفي نهاية المطاف قد تؤثر على أداء الشركة في تحقيق التزاماتها تجاه المظالم..

وهنا يتم توضيح سياسة الشركة في إدارة المخاطر ومراقبتها

تشارك شركة التعاونية بشكل فعال وسباق في عملية وضع معايير الرقابة الصارمة للحد من المخاطر المحتملة. مع تأسيس سياسة ناجعة للحوكمة المستدامة ووضع الهيكل التنظيمي القوي، أسست الشركة وحدة الحوكمة والمخاطر والرقابة (GRC) ، والتي تقوم بتقديم تقاريرها مباشرة لأعضاء اللجنة التنفيذية من خلال مسؤول الحوكمة والمخاطر والرقابة. ولتحقيق المزيد من المركز التنافسي، تم تعيين مدير مكافحة الاحتيال ومسؤول إدارة استمرارية الأعمال، حيث تم إعادة تأهيل نظام إدارة استمرارية الأعمال في الشركة جنباً إلى جنب مع الأنظمة الصادرة عن البنك المركزي السعودي. وتم ضمان جاهزية النظام من خلال القيام باختبارات متقطعة متعددة.

تم تعريف الموظفين وإعلامهم حول نظام الحوكمة والمخاطر والرقابة الجديد من خلال الجلسات التدريبية، وذلك بهدف الاستخدام الفعال لبوابة تسجيل المخاطر واستنباط تقارير البيانات ليتم تحليلها وتحديد حالة مخاطر كل جهة. تم تقديم التدريب الإضافي لفريق إدارة المخاطر وذلك لرفع مستوى معرفتهم وإمكانياتهم في التعرف على المخاطر وإدارتها.

استمرت الشركة في مراقبة مكانة الملاءة التنظيمية لها ووضع رأس المال حسب نموذج رأس المال لوكالات التصنيف، وتحديث ملفات المخاطر للجهات الحيوية كجزء من تقييمها الذاتي للمخاطر والرقابة، ومراقبة ملاءمة مخزونها التكنولوجي واختبار ممارسات الاكتتاب لديها. وتم تحديث السياسات والإجراءات المتبعة بشكل دوري لتتواءم مع الساحة التنظيمية والقانونية وساحة الالتزام.

■ أثر استخدام التحليل المالي على تقييم أداء شركات التأمين السعودية -دراسة تطبيقية

تُقيّم هذه الدراسة كفاءة إدارة المخاطر في شركات التأمين السعودية باستخدام مؤشرات الأداء المالي.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء في شركات التأمين في المملكة العربية السعودية باستخدام التحليل المالي، والذي يعتبر من أهم الأساليب المستخدمة التي تمكن إدارة شركات التأمين من الوفاء بالتزاماتها المستقبلية، ونظراً لقلة الدراسات في هذا المجال في المملكة فمن المتوقع أن تسهم الدراسة الحالية بشكل كبير في تطوير مجال استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء لشركات التأمين، وقد اعتمدت الدراسة على نظريات التحليل المالي وتقييم الأداء وما جاء في الدراسات السابقة والمتعلقة بموقف شركات التأمين السعودية الخاصة بمؤشرات الربحية، مؤشرات إعادة التأمين والمخصصات الفنية، مؤشرات نمو المحفظة التأمينية، مؤشرات السيولة، ومؤشرات الملاءة المالية والقدرة الاستيعابية. وذلك بالتطبيق على البيانات الخاصة بشركات التأمين السعودية خلال عامي 2019، 2020.

وقد توصلت الدراسة إلى أن مؤشرات تقييم الأداء في شركات التأمين السعودية جاءت أقل من المستوى المقبول في اثنين من المؤشرات المتعلقة بالربحية وهما معدل الخسائر والمعدل المجمع، وأحد مؤشرات إعادة التأمين وهو معدل كفاية مخصص التعويضات تحت التسوية، وكانت ضمن المدى المقبول في كل من مؤشرات السيولة ومؤشرات الملاءة المالية والقدرة الاستيعابية. وقد أوصى الدراسة بضرورة زيادة معدل الاحتفاظ لتقليل الاعتماد على معيدي التأمين وبذل جهد أكبر لزيادة معدلات النمو بإصدار قانون خاص بالتأمين التكافلي يراعي الطبيعة الخاصة له والتي تختلف عن التأمين التجاري وخاصة القنوات الاستثمارية وأسس التعامل مع فائض أو عجز النشاط، ودراسة أسباب سوء معدلات الربحية خاصة قيمة التعويضات التحميلية والتي كانت السبب الأول في انخفاض ربحية معظم شركات التأمين، وكذلك وضع حد أقصى لتكوين احتياطي تغطية المطالبات.

للإطلاع على الدراسة الرجاء الضغط [هنا](#)

المنطلقات النظرية للدراسة:

تعد دراسة تقييم وتحليل إدارة المخاطر في شركات التأمين مجالاً هاماً يعكس مدى قدرة هذه الشركات على مواجهة التحديات وضمان استقرارها المالي. حيث تستند هذه الدراسة إلى مجموعة من المنطلقات النظرية و تستند هذه المنطلقات النظرية إلى تجارب ودراسات علمية تهدف إلى تحسين فعالية إدارة المخاطر في شركة التأمين وضمان تحقيقها لأهدافها بأقل تكلفة ممكنة. وتشمل المنطلقات التالي:

- **نظرية المخاطر والتأمين:** تركز على فهم طبيعة المخاطر التي تواجهها الشركات والأفراد، وكيفية تحويل تلك المخاطر إلى شركات التأمين من خلال عقود التأمين
- **نظرية الحوكمة:** تتناول كيفية تصميم الأنظمة والعمليات داخل الشركة لضمان اتخاذ قرارات فعالة ومستدامة في إدارة المخاطر.
- **نظرية المعلومات:** تركز على أهمية توفر المعلومات الدقيقة والشاملة لتقييم المخاطر واتخاذ القرارات المناسبة. تشمل هذه النظرية كيفية جمع البيانات وتحليلها وتوزيعها داخل الشركة.
- **نظرية الحوافز:** تتعلق بكيفية تصميم أنظمة المكافآت والتعويضات لتشجيع الموظفين على اتباع ممارسات إدارة المخاطر الفعالة.
- **النظرية التنظيمية:** تدرس كيفية تنظيم الشركات وهيكلتها لضمان فعالية إدارة المخاطر، بما في ذلك تحديد الأدوار والمسؤوليات وتطوير ثقافة الشركة التي تدعم إدارة المخاطر.
- **نظرية القيمة المعرضة للخطر (Value at Risk, VaR):** تقدم إطاراً لقياس وتحديد المخاطر المالية المحتملة وتقدير حجم الخسائر المحتملة
- **نظرية التقييم المالي:** تستخدم لتقييم الأثر المالي للمخاطر على أداء الشركة واستدامتها.
- **نظرية الشبكات والاعتماد المتبادل:** تدرس تأثير العلاقات والروابط بين الشركات والأطراف المختلفة على إدارة المخاطر.

المنهجية وطرق البحث:

سيتم العمل ضمن منهجية بحثية منظمة وطرق بحث متكاملة لضمان الحصول على نتائج دقيقة وموثوقة.
يمكن تلخيص المنهجية وطرق البحث في النقاط التالية:

1. تحديد المشكلة وأهداف البحث: تحديد المشكلة الرئيسية التي يواجهها البحث وصياغة أهداف البحث بوضوح، مثل تحليل فعالية إدارة المخاطر في شركات التأمين وتقييم الأدوات المستخدمة.

2. مراجعة الأدبيات: جمع وتحليل الدراسات السابقة والمقالات العلمية المتعلقة بموضوع البحث ومن ثم تحديد الفجوات في المعرفة الحالية لتوجيه البحث نحو مساهمات جديدة

3. تصميم البحث:

- اختيار منهجية البحث المناسبة (نوعية، كمية، أو مزيج بينهما)
- تحديد مجتمع الدراسة والعينة، وتوضيح معايير الاختيار.
- اختيار أدوات جمع البيانات المناسبة (استبيانات، مقابلات، دراسات حالة).

4. جمع البيانات: سيتم تنفيذ عملية جمع البيانات باستخدام الأدوات المحددة والتأكد من جمع بيانات دقيقة وموثوقة

5. تحليل البيانات: سيتم استخدام الأساليب الإحصائية أو النوعية لتحليل البيانات وتفسير النتائج في ضوء أهداف البحث والأدبيات السابقة

6. صياغة النتائج والتوصيات: سنقوم بالعمل على عرض النتائج بشكل واضح ومنظم وتقديم توصيات بناءً على النتائج لتحسين إدارة المخاطر في الشركة

7. كتابة التقرير النهائي: سنقوم كتابة تقرير شامل يحتوي على جميع مراحل البحث والنتائج والتوصيات والتأكد من توثيق جميع المصادر والمراجع بشكل صحيح

أدوات الدراسة :

سيتم استخدام الأدوات والطرق اللازمة لإجراء المشروع وتحقيق أهدافه وتختلف هذه الأدوات حسب احتياجنا لها في المشروع ويمكن تصنيفها الى التالي:

• الأدوات الكمية :

- (الاستبيانات): هناك العديد من الاستبيانات مثل :

الاستبيانات المغلقة: تحتوي على أسئلة ذات إجابات محددة (نعم/لا ، خيارات متعددة).

الاستبيانات المفتوحة: تحتوي على أسئلة تسمح للمشاركين بالإجابة بحرية.

الاستبيانات المختلطة: تجمع بين الأسئلة المغلقة والمفتوحة

- الاختبارات

- البيانات الإحصائية

- المقاييس والتصنيفات

• الأدوات النوعية :

- المقابلات

- الملاحظة

- تحليل المحتوى

- دراسات الحالة

• الأدوات المختلطة :

- البحث الميداني

- التجارب

سيتم اختيار أدوات البحث بناء على : أهداف البحث وطبيعة المشكلة البحثية والموارد المتاحة حيث سيتم اختيار الأدوات المناسبة التي تساعد في تحقيق أهداف البحث وتقديم النتائج ذات قيمة عالية

حدود الدراسة :

سيتم تحديد العوامل التي تقيّد نطاق البحث وتحدد مدى إمكانية تعميم نتائجه. حيث تساهم حدود الدراسة في توضيح السياق الذي يمكن فيه تطبيق النتائج، وتساعد في تحديد نقاط الضعف المحتملة في البحث. فيما يلي بعض الحدود التي قد تواجهها البحث :

الحدود الزمنية: الفترة الزمنية التي يغطيها البحث قد تؤثر على النتائج، وخاصة في الدراسات التي تعتمد على البيانات الطولية.

الحدود الجغرافية: تحديد نطاق الدراسة ليشمل منطقة جغرافية معينة، مثل دراسة شركة تأمين واحدة داخل مدينة محددة أو محافظة معينة.

الحدود الموضوعية : تحديد أنواع المخاطر التي سيتم تحليلها، مثل المخاطر التشغيلية، المالية، السوقية، والتكنولوجية.

الحدود المنهجية:

- تصميم البحث :اختيار تصميم بحثي معين مثل دراسة الحالة، البحث الطولي، أو البحث المقطعي
- أدوات جمع البيانات :تحديد الأدوات المستخدمة لجمع البيانات، مثل الاستبيانات، المقابلات، أو تحليل الوثائق

المشاركون في الدراسة :تحديد من هم المشاركون في الدراسة، مثل موظفي شركة التأمين، المدراء، العملاء، أو الشركاء.

المراجع:

/https://web.archive.org/web/20190528185736/https://www.jstor.org/topic/risk-management

=https://tawuniya.com/inv/ar/board_report/risk.html#:~:text